النهار ٣٠-٥-٢٠١٩

الديون تراكمت على لبنان لعدم وجود دولة قويّة تُسدِّدها

اميل خوري

قال الرئيس ميشال عون أمام وفد زائر: "لقد ورثنا ديوناً زادت عن ٨٠ مليار دولار، إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية". وسأل: "كيف يمكن الخروج من الأزمة إذا لم يساهم اللبنانيون في نجاح التدابير المتخذة توصلاً إلى الغاية المرجوّة؟". إن هذا القول صحيح، وصحيح أيضاً القول إن عهوداً سابقة ورثت جزءاً من هذا الدين ولم تستطع خفضه أو التخلص منه لعجز سياسي من جهة ولعدم وجود دولة لبنانية قوية من جهة أخرى تستطيع تسديد هذا الدين.
الواقع ان لبنان عاش بعد حرب الـ ٧٥ في ظل وصاية سورية دامت ٣٠ عاماً، ومعها بدأ إهدار المال العام ولا حسيب ولا رقيب ولا مساءلة للفاسدين النافذين. وبعد انتهاء هذه الوصاية لم تقم الدولة اللبنانية القوية التي تستطيع بسط سلطتها وسيادتها على كل اراضيها، فلا تكون دولة سواها في أي منطقة ولا سلاح غير سلاحها، فعاش لبنان في ظل هذا الوضع الشاذ على أزمات وزارية كانت مدّتها تتجاوز أحياناً السنة، وعلى تعطيل عمل مجلس النواب لأسباب شتّى، وعلى أزمة انتخابات رئاسية دامت الأخيرة منها ما يقارب الثلاث سنوات، وعلى أزمة إجراء انتخابات نيابية في موعدها ما فرض التمديد لمجلس النواب وجعل تأليف حكومات أضداد باسم "الوحدة الوطنية" قاعدة وليس استثناء، فكانت فاشلة وغير منتجة، كما ظل لبنان من دون موازنات سنوات عدّة، فكيف لدولة وهميّة كهذه أن تتخلّص من العجز المتفاقم في مالية الدولة سنة بعد سنة، وخفض الدين العام ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين... وحدود هذه الشبه دولة مفتوحة للترهيب براً وبحراً وجواً، فصار الإثراء غير المشروع مشروعاً... وليس في استطاعة مثل هذه الدولة العاجزة والمشلولة مراقبة حدودها لمنع التهريب عبرها، ولا مشكلة الكهرباء التي تستنزف الخزينة وترفع نسبة العجز فيها حُلَّت، ولا نجحت محاولات النهوض بلبنان بواسطة أموال مؤتمرات باريس التي خُصّصت لهذه الغاية لأن الدولة العاجزة لم تلتزم إجراء الاصلاحات المطلوبة لا في ظل وصاية سورية ولا في ظل وصاية سلاح خارج الدولة، فصار المال السائب يُعلّم الناس الحرام... لذلك فإن الدولة اللبنانيّة القويّة القادرة على بسط سلطتها وسيادتها على كل أراضيها، إذا لم تقم لتضبط حدودها براً وبحراً وجواً ومحاسبة كل فاسد مهما علا شأنه، فإن أموال مؤتمر "سيدر" قد تنتهي كما انتهت أموال مؤتمرات باريس إذا ظلّت الدولة اللبنانية شبه دولة والسلاح خارجها هو الآمر الناهي، والعهود المقبلة سوف ترث ديوناً أكثر تذهب بلبنان إلى كارثة الإفلاس، لا سمح الله، فلا تعود تنفع زيادة ضرائب لتغطية عجز، وفرض المزيد منها قد يشعل ثورة جياع.

إن الأوضاع الجيوسياسيّة الإقليميّة تشكل مصدر مخاطر عالية بالنسبة إلى التوقعات الاقتصادية للبنان، خصوصاً إذا لم تنفّذ موازنة ٢٠١٩، على تواضعها، تنفيذاً دقيقاً كاملاً، واستمر الوضع السيئ في سوريا بما له من تأثيرات سلبية على حركة الاقتصاد في لبنان وعلى معدلات النمو فيه، خصوصاً إذا طال التوتر الاقليمي والاميركي مع إيران. فلبنان يعيش اقتصادياً منذ سنوات على أموال مستعارة في وقت مستعار، وشبابه المثقف والموهوب يبقى موارد غير مستثمرة، ولا سبيل لتحقيق الازدهار ما لم تُسُد الشفافيّة والمساءلة ويتم سدّ ثقوب الهدر في سفينة الحكم.

ولا بُدّ هنا من التذكير بكلمة للسفير الاميركي السابق في لبنان جيفري فيلتمان خلال مأدبة غداء أقامتها على شرفه غرفة التجار الأميركية – اللبنانية (آذار ٢٠٠٦) وجاء فيها: "أن لا خيار أمام لبنان سوى الاصلاح كي يصير بلداً مستقراً سيداً وديموقراطياً ويمتلك القدرة على إيفاء ديونه، ويتمتع باقتصاد سليم، وأن يتخطى لبنان الجدل والكلام الفارغ ويجري تغييرات في الطريقة التي يدير بها اقتصاده. فتركُ لبنان يستمر في مساره الحالي يجعل تكاليفه أكبر بكثير على الجميع، ومفهوم سيادته واستقلاله مجرد حبر على ورق". فماذا فعل لبنان منذ العام ٢٠٠٦ لتقوم فيه الدولة القوية الحاكمة المحكومة؟ ومتى تقوم؟!